الفصل الأول: مدخل إلى العولمة

مقدمة:

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من العيش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة. كما أنه لم يقتصر التغير في العلاقات الاقتصادية على التغير في الاقتصاد العيني، بل أن التغير شمل أيضا العلاقات المالية وأدوارها. معلنة بدلك ميلاد نظام جديد يتسم بخصخصة الشركات و رفع الحواجز الجمركية وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وإلغاء الدعم للأفراد والمؤسسات والدول وتحرير نظام المعاشات والتأمينات الاجتماعية والصحية.

ظهرت العولمة كمرحلة متقدمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي وكانت نتيجة للمراحل التي مرت بها البشرية كالتطور الكبير في ثورة المعلومات والاتصالات والتطور الصناعي لبعض الاقتصاديات الناشئة والصاعدة والمتقدمة على حد السواء وظهور الشركات القومية العابرة للقارات والتي تغلغلت في البلدان النامية واستطاعت توسع في اقتصادياتها حيث بلغت اجمالي ايرادات اكبر 500 شركة في العالم حوالي 45% من الناتج المحلي الاجمالي واستحوذت على 40% من حجم الصادرات الدولية و 80% من مبيعات العالم تتم من خلالها. وكذلك انتاج 600 شركة منها يتراوح انتاجها 25% من القيمة المضافة المولدة من انتاج السلع عالميا. والاندماج المتزايد والتوسع الكبير في الاستثمارات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وظهور للمشتقات المالية .

أولا: نشأة العولمة

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم وليس لها علاقة بالماضي؛ بل هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية، فبدأت العولمة مع بزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية، مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كانت محدودة بحدود المقاطعة .

وذهب بعض الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تنامية سريعة . إذ يرى احد الباحثين أن :" نشأت ظاهرة الكوكبة (العولمة) و تنامت في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي حاليا في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى، أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية.

ثانيا: مفهوم العولمة

للعولمة عدد كثير من المفاهيم واختلفت هذه الأخيرة باختلاف الأطراف الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تناولت هذه الظاهرة، وكل حسب مرجعيته وفهمه لها. لذلك توجد صعوبة كبيرة للإجماع حول إيجاد مفهوم دقيق لهذه الظاهرة يتمتع بالقبول جماهيري شائع، باعتبارها حديثة البروز ومتغيرة بتغير الظروف التي تحدث في هذا العصر.

• فالعولمة مشتقة من «عالم» وهو ترجمة لكلمة « Globalisation » الإنجليزية المشتقة من كلمة «Glob »بمعنى الكرة، والتي يقصد بها الكرة الأرضية. ويشتق من فعل كوكب الذي يعني جمع أحجار ووضع بعضها على البعض الآخر في شكل محدد، وبذلك ووفقا لهذا الرأي يصبح الاصطلاح الأكثر قبولا في وصف الظاهرة هو الكوكبة . ورأى أحد الباحثين أن العولمة تشير إلى جوهرها وحقيقة أمرها إلى أمركة العالم (العولمة = الأمركة)أي محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها.

أما جان ماري جهينيو والذي يترأس مجلس إدارة معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنسي، قال أن العولمة انتصار طويل الأمد لأمريكا، ويؤكد في دراسته "أمركة العالم أم عولمة أمريكا "، أن العولمة هي أمركة العالم أي نشر الحلم الأمريكي على نطاق العالم. و أطلق آخرون على العولمة مصطلح الكوكبة الذي ينصرف إلى البعد الجغرافي للظاهرة، فهي ليست فكرا إيديولوجيا، أو مذهبا سياسيا جديدا، بقدر ما هي ظاهرة كبيرة نشأت عبر عقود طويلة في ظل النظام الرأسمالي، ولها أوجه وأنماط متعددة جعلها الآن تتوسع باستمرار وتتبع مناهج وأساليب جديدة مدعومة بسرعة تطور الثورتين التقنية والمعلوماتية لإنتاج نظام جديد مهيمن في قيمه وأساليبه على كل القيم والمناهج والأساليب السائدة والتي يعتبرها عرقلة لمسيرته .

إن اصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض من مبادئها فهو يعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون ذا مردود إيجابي ما دامت العولمة مسألة حتمية، وتأخذ جوانب عديدة نذكر منها:

1 - حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول.

2 - تحول العالم على قرية صغيرة بفعل تيار المعلوماتية، أي يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لدى الآخرين.

3 - ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة آليات تقوم بوظائف كانت في يوم ما قاصرة على الدول وأصبحت اليوم بحكم العولمة بعيدة عنها.

4 - ظهور نفوذ الشركات المتعددة الجنسية كقوة عالمية فائقة النفوذ والقوة تسعى من أجل الهيمنة وليس لها ولاء أو انتماء لدولة بعينها.

أ: التحليل الاقتصادي لظاهرة العولمة

لقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم، والشيء الذي لابد من الوقوف عنده هو أن العولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا. كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عن الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية.

فالتطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أدت إلى نظام اقتصادي جديد، وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في بروز العولمة، لهذا يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها أثرا وهدفا، وللتركيز في هذا المجال للعولمة، فإنه يجب التنويه في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل العالم إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الواحد.

ومسيرة عولمة الاقتصاد العالمي ليست جديدة، فقد بدأت منذ عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فبعدها حدث نمو كبير في اقتصاديات أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ثم تسارعت العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة، وتزايدت التدفقات الرأسمالية إلى الكثير من الدول النامية، كما ازدادت التجارة العالمية بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

كما أن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تنامي هذا التيار مع تزامن حركة نهضوية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدم، فهي تستند إلى النظام الرأسمالي وتروج الليبرالية الاقتصادية باعتبارها مفتاح لكل خيارات اقتصاد السوق .

ويعتبر البعض أن **العولمة** ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينات، ثم تعمق أثرها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الاتصالات، واليوم نرى بأن العولمة تدعم نفسها بمنظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقر فتح الحدود وتحرير التجارة العالمية، حيث هذه الأخيرة يمكن اعتبارها المحور الاقتصادي للعولمة الاقتصادية، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، لذلك أثرت العوامل الاقتصادية في دفع مسيرة العولمة ومن أهم هذه العوامل :

1 - الإسراع الكبير في التجارة الدولية قياسا بالناتج المحلي وتنوع قنواته.

2 - تعاظم الاندماج بين الأسواق المالية العالمية.

3 - ازدياد تدفق الأموال والاستثمارات المباشرة الخاصة.

4 - التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5 - ازدياد تدفق القوى العاملة بين الدول.

ب- تعريف العولمة الاقتصادية

تعتبر ظاهرة العولمة الاقتصادية من أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، فهناك من يتناول العولمة الاقتصادية بوصفها مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية، تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة جمركية كونية .

وهناك من يرى بأن العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة.

ويرى Gaberial Wackerman أن العولمة الاقتصادية تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق انشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية، وهذا الاتفاق يؤدي إلى استقلالية الدولة والمشروع الاقتصادي ، وبالأحرى يغير من علاقة الحكومات مع التنمية الاقتصادية، تصبح هده الاخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الانتاج والسلع والخدمات ، والحكومة تأخد مكانة جديدة ضمن مسؤوليات العملية المراقبة والتنظيم.

ويعرف (Uncatad) العولمة الاقتصادية بأنها: زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسواق رأس المال، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال، والتجارة على المستوى المحلي.

والعولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يخضع للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي.

انطلاقا مما سبق، يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها، "كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل وكذلك بروز الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة وتعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم، وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة".

.

لذا يمكن حصر أهم العناصر المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية كما يلي:

1- تحرير التجارة الدولية تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة؛

2- التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

3- التزايد المستمر لانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛

4- التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج- مفهوم العولمة المالية ومظاهرها

تعرف العولمة المالية بمصطلح الاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي و التراكم المضطرد في رأس المال، وتعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال و بدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي. ترتكز العولمة المالية على عملية التحويل المالي، لبنود حساب رأس المال "أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات "، وتعتمد هذه العملية بدورها على إلغاء الخطر على المعاملات في حساب راس المال و السياسات المالية لميزان المدفوعات، وتتكون هذه المعاملات من مختلف أشكال رأس المال مثل الديون، و أسهم المحافظ المالية، والاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية. وتتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات هي:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم والسندات.
- المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي و الضمانات...
- المعاملات المتعلقة بالبنوك كالودائع و الاقتراض و الودائع الأجنبية.
- المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال كالقروض و المنح.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وتحويلات الأرباح.

ج-2: مظاهر العولمة المالية

هناك العديد من مظاهر العولمة المالية نذكر أهمها:

- تعاظم دور رأس المال، حيث أن صناعة الخدمات المالية بعناصرها المصرفية و غير المصرفية جعلت الاقتصاد العالمي تديره و تتحكم فيه أهم البورصات العالمية مثل: بورصة نيو يورك، لندن، طوكيو، امستردام، هونغ كونغ و غيرها والتي بواسطتها تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات.

- **ازدياد فوائض رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية** و هي بطبيعة الأمر مدخرات غير مستثمرة في دولة المنشأ لرأس المال الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

- **ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال**: مثل المبادلات و الخيارات، إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات و غيرها.

-**التقدم التكنولوجي الهائل**: بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله و تحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، مما ييسر عملية الفعل ورد الفعل على أية عملية مالية مرغوب بها.

ثالثا: آثار العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية الانفتاح المالي أو العولمة المالية للدول يجيز لها التنافس في تخفيض الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي والتضحية بالعدالة الاجتماعية و ما ينجم عنها في النهاية من إعادة توزيع الثروة من الفقراء محدودي الدخل إلى الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال، و هي نتيجة منطقية للحالة التي سببها التخلي عن الرقابة الحدودية على تنقل رؤوس الأموال، لهذا يمكن القول أن للعولمة مزايا و مخاطر على اقتصاديات الدول النامية يمكن حصرها فيما يلي:

أ- المزايا: من بين المزايا نذكر:

- تستطيع الدول النامية من خلال الانفتاح المالي الوصول إلى الأسواق المالية الأولية بهدف الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، كما يفسح المجال في تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

- تحرير وتحديث النظم المصرفية والمالية و خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص وكذلك الحد من ظاهرة هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، كما تساهم الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها.

- تفسح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استثمارات المحافظ المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية و بالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

- تسهم العولمة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية و التنافسية مما يسهم في تخفيض مستوى الفقر على المستوى العالمي في المدى الطويل، فتأثير العولمة يختلف من دولة لأخرى تبعاً الإختلاف النمو الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال انخفض مستوى الفقر في جنوب شرق آسيا نتيجة تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاج في الصناعات الموجهة للتصدير مما أدى إلى ارتفاع مستويات الأجور.

- العولمة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة التقدم التكنولوجي و إلى الاندماج في التكنولوجيا العالمية واستعمال الآلات التي تسير آليا أو رقميا باستعمال الربوتيزم ؛

- الإقبال الشديد على التكتلات الاقتصادية للاستفادة من التطورات التقنية المدهشة؛

- زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسهم في تمويل استثمارات إنتاجية وزيادة الإنتاج والصادرات؛
- تعمل العولمة على تغيير دور الدولة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بدور أساس في النشاط الاقتصادي مما يتطلب من الدولة تحديث القوانين والأنظمة الاقتصادية وتطويرها
- تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة وتحقيق المكاسب من خلال إقامة المناطق الحرة والاتحادات ألجمركية مثال الاتحاد الأوروبي.

ب- المخاطر (السلبيات):

أما بالنسبة لمخاطر العولمة الاقتصادية على الدول النامية أو المشاكل الناتجة عن عولمة الأسواق المالية هي عديدة نذكر منها:

• **مشكلة ظاهرة غسيل الأموال**: يتضمن غسيل الأموال تحويل أرباح الجريمة إلى تكتل يمكن استخدامه وإخفاء أصوله غير المشروعة، فبعد إدخال الأموال المحصلة من الجريمة إلى النظام المالي يتم إخفاؤها (غسيلها من خلال تشكيلة متنوعة من المعاملات والأدوات المالية المختلفة وتستثمر في النهاية في أصول مالية وما يتعلق بها و كثيرا ما تتضمن هذه العمليات طبقات فوق بعضها البعض، أي إخفاء مصدر هذه الأموال.

فبعد موجة التحرير المالي المحلي والدولي تعرضت العديد من الدول النامية إلى موجات من دخول الأموال غير المشروعة ، ومع حرية دخول و خروج الأموال عبر الحدود الوطنية و انفتاح السوق المحلي أمام المستثمرين الأجانب انفتحت بذلك قنوات أخرى لغسيل الأموال. ومن بين الآثار السلبية لغسيل الأموال على الاقتصاد الكلي و متغيراته نذكر:

- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي.
- إضعاف هيبة الدولة وتشجيع التهرب من تنفيذ القوانين.
- انتشار و توسع الجريمة بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية.
- فقدان الثقة في السوق المحلي.
- تحويل اتجاه المستثمرين إلى نشاطات غير مشروعة بأرباح مرتفعة.

✓ **خداع الدول الفقيرة بتوفير رؤوس الأموال لها**: إن الانفتاح على النظام المالي العالمي يفتح أمام الحكومات المحتاجة في بادئ الأمر المنافذ لرؤوس الأموال المتاحة في العالم، الأمر الذي يعني أن الاستثمارات الحكومية لن تتوقف على حجم المدخرات الوطنية فقط، بل سيكون بالإمكان تمويلها بالقروض الأجنبية أيضا، وفي الحقيقة هذا إغراء يصعب على أي حكومة طموحة الصمود في و جهه، فأصبحت الدول النامية و بفعل الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية عليها تطبق المنهج الذي يمكن وصفه، بتخفيض الضرائب على الثروة و الاستثمارات، خصخصة كل الخدمات و المؤسسات الاجتماعية و تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات والرعاية الاجتماعية.

✓ **مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية** : إن ظاهرة هروب رؤوس الأموال في الدول النامية تعتبر ظاهرة قديمة وتتعدد أسبابها و تتنوع أشكالها، بينما مخاطر العولمة المالية على الدول النامية فتكمن في تدويل مدخرات هذه الدول فأصبحت تفضل الاستثمار خارج الحدود الوطنية، والتناقض الملفت للانتباه أنه في الوقت الذي تشجع فيه هذه الدول الاستثمار الأجنبي وتقدم له كل عوامل الجذب من مزايا و إعفاءات و إزالة العقبات، سمحت الدول النامية لمدخراتها المحلية بالخروج للاستثمار في الخارج وهذا استنادا للعولمة المالية . لهذا يمكن القول بأن إجراءات التحرير المالي التي انتشرت

في الدول النامية في العقد الأخير من القرن العشرين قد أعطى لعمليات هروب رؤوس الأموال مشروعية وحرية مما أدى بالضرورة الاستفحال هذه الظاهرة واستفحال أثارها على ميزان المدفوعات أو على قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي و خدمة الدين الخارجي .

- ✓ إضافة إلى هذه المخاطر قد تؤدي العولمة المالية إلى مخاطر التعرض لهجمات المضاربة والى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.
- ✓ التركيز على عولمة رأس المال وليس التكنولوجيا: تسعى العولمة لفتح الأبواب أمام الاستثمارات في كل أنحاء العالم دون أن تواجه بأي عائق يمنعها من تحقيق الأرباح وتحويلها إلى خارج البلدان المستثمر فيها، أما عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا فأننا سنجد الأمر على العكس تماما حيث يسيطر العالم المتقدم على أسواق التكنولوجيا في العالم، ولذا فهي تسعى منذ مدة إلى حصر نشاط دول الجنوب في مجال الوكلاء من الباطن وتلافي تحقيق دول أخري لمستوي تصنيع مستقل وله القدرة على تطوير تكنولوجياته الخاصة، وهو ما سيدخله في تنافس واضح مع صناعات العالم المتقدم. وتسعى الدول المتقدمة إلى عدم نقل التكنولوجيا حتى لا تتولد مراكز تنافسية جديدة، ويتمثل السلاح الفعال لتلك السياسة في تطبيق الشعار الذي أطلقه بيل جيتس، أغني أغنياء العالم ورئيس شركة مايكروسوفت في التسعينيات حين طالب تسجيل براءات الاختراعات بأكبر حجم ممكن. سمعت نصيحة بيل جيتس بحذافيرها حيث تضاعفت براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العشر سنوات الماضية، حيث حدث نوع من التركيز تمثل في أن 87% من 160 ألف براءة التي تم تسجيلهم في عام 2000 في العالم كانوا في الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى متقدم يمكن إدراج النقاط التالية:

- ✓ إن اقتصاد ما بعد العولمة سيعمل على تخلي الدول طوعا عن جزء من مقومات سيادتها الاقتصادية الوطنية الخاصة لصالح السيادة الاقتصادية العالمية؛
- ✓ ارتفاع تكاليف النقل في العديد من الدول النامية أعلى من الرسوم الجمركية المفروضة على بضائعها، وهذا يرجع إلى الموانئ غير الكفأة، وضعف البنية التحتية الداخلية من سكك حديدية واتصالات سلكية و السلكية، أو الى سوء موقعها الجغرافي؛
- ✓ في ظل العولمة الاقتصادية تترابط السياسات الاقتصادية بين الدول، وهذا يؤدي إلى تأثر الدول النامية بتقلب الأسعار بين العملات الدولية الرئيسة، وهذا نتيجة ربط الكثير من الدول النامية لعمالتها بهذه العملات؛
- ✓ لم تسهم الشركات المتعدية الجنسيات بشكل فعال في حل مشكلة التشغيل لأنها تعتمد على أنماط تكنولوجية كثيرة ؛
- ✓ إن التفاوضات التي تتم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في المنظمة العالمية للتجارة غير متكافئة من حيث مستوى التقدم الصناعي والتطور الاقتصادي؛
- ✓ التعايش مع حالة عدم التأكد وذلك بالتخلي عن نمط التسيير الإداري وتعويضه بتسيير استراتيجي مع إعطاء اهتمام أكبر للبحث والتطوير؛
- ✓ إثارة المشكلات الاقتصادية وتدويلها مثل حماية البيئة والتلوث والفقر؛
- ✓ العولمة الاقتصادية تعني هيمنة الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد دول العالم الثالث و تهميشها بالمشاركة الفعالة في الاقتصاد الدولي ،
- ✓ انهيار نظام النقد الدولي وتزايد الأزمات الاقتصادية وسرعة انتشارها؛
- ✓ القضاء على أنماط الاستهالك التقليدية للدول النامية واندثار الخصوصيات الثقافية؛

- ✓ تعمل العولمة على زيادة العالقات الاقتصادية العالمية والحد من الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدول، وخاصة في مجال التجارة الخارجية والجمارك والسياسة النقدية والمالية؛
- ✓ تزايد سطوة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية، حيث يرى"Thomson " أن من أبرز مظاهر العولمة تزايد النزعة نحو الحكم على المستوى العالمي في المجال الاقتصادي.
- ✓ توحش النزعة الاستهلاكية والترويج لثقافة المستهلك، ولعل من أبرز المظاهر الاقتصادية لعصر العولمة ذلك الاندفاع نحو الاستهلاك، ويمكن أن تفسر تلك النزعة الاستهلاكية في ذلك الشكل من أشكال السلوك الاقتصادي الذي يقوم على أساس السعي المحموم للحصول على تشكيلة من السلع التي تسعى إلى تحقيق بعض الإشباع الظرفي السريع الزوال.